أثر

وقف مستدام لمكافحة
الجوع حول العالم

التنمية المستديمة
وعلاقتها بالوقف

بالتعلّم المستمر: أربع
طرق لتعزيز الحياة المهنية
في القطاع غير الربحي

مبادئ وممارسات التقييم

نشرة أثر

العدد الحادي والعشرون

مارس 2023

الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية
International Islamic Charity Organization

المركز العالمي
لدراسات العمل الخيري
Global Center
for Philanthropy Studies

رؤيــة علميــة

لرسالة خيرية

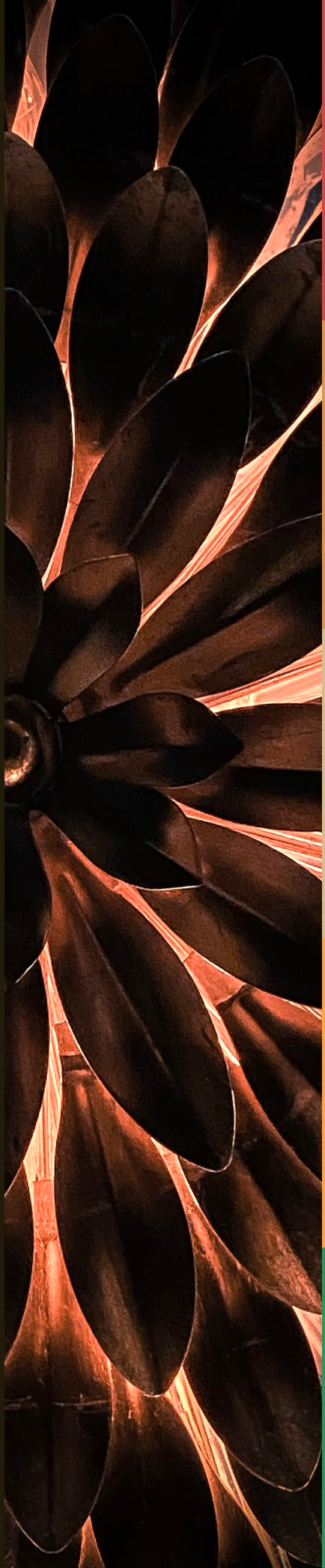

مقدمة

أهلًا بكم أعزاءنا القرّاء في العدد الحادي والعشرين من نشرة أثر الذي يقدم لكم جملةً من المواضيع المعرفية والفكرية ذات الصلة بالعطاء والإبداع في العمل الخيري، البداية «من الميدان»، ونعرض فيه تغطية ميدانية "لوقف المليار وجبة" الذي أطلقه نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في رمضان من هذا العام 2023، والذي يهدف لمكافحة الجوع وتفعيل برامج مستدامة للقضاء عليه حول العالم، أما في باب «قراءة في كتاب» تقدم النشرة مراجعة لكتاب "التنمية المستديمة وعلاقتها بالوقف: الوقف الصحي أنموذجًا" للباحث إبراهيم عبد اللطيف العبيد، ويُعنى الكتاب ببحث العلاقة بين مفهوم الوقف والتنمية المستدامة، والأهداف الجامعة لهما، وأما في باب «استشراف» تعرض النشرة مقالًا حول تعزيز الحياة المهنية في القطاع غير الربحي من خلال التعلّم المستمر، ويقترح المقال أربع طرق لذلك، وهي: حضور الدورات التدريبية، والحصول على شهادة علمية معتمدة، وقراءة المزيد من الكتب، والاشتراك بالمجلات ذات الصلة بالقطاع غير الربحي، وختامًا في باب «قيادة العمل الخيري» تترجم النشرة فصل "مبادئ وممارسات التقييم" من دليل "المبادئ والممارسات للتميز في القطاع غير الربحي في كولورادو PRINCIPLES & PRACTICES for Nonprofit Excellence in Colorado" الصادر عن "رابطة كولورادو للمنظمات غير الربحية Colorado Nonprofit Association"، حيث يبيّن حاجة المؤسسات الخيرية للتقييم ودوره في تعزيز عمل المؤسسات وزيادة فاعليتها وتأثيرها.

سائلين الله عزَّ وجلَّ التَّوفيق والسَّداد وحُسن القبول

رؤيــة علميــة لرسالة خيرية

نشــرة أثــر

نشـرة معرفيـة مفتوحة الوصـول تُعنى بتطويـر العمـل الخيـري وتعزيـز التوجـه نحـو تبني أفضل الممارسـات في مجال العمـل الإنسـاني مـن خـلال تقديـم المعـارف والممارسـات والبحـوث القائمـة علـى مفاهيـم واتجاهـات العمـل الإنسـاني بهـدف تمكيـن المنظمـات والممارسـين فـي مجـال العمـل الخيـري مـن إحـداث الأثـر المطلوب.

تصـدر النشـرة كل شـهر عـن المركـز العالمـي لدراسـات العمـل الخيـري في الهيئـة الخيرية الإسـلامية وفق منظور علمـي يهتـم بالدراسـات والأبحاث في مجال العمل الخيـري والاجتماعي تحت شعار: **رؤية علمية لرسالة خيرية**

العدد الحادي والعشرون

مارس 2023

الفهرس

من الميدان

6 وقف مستدام لمكافحة الجوع حول العالم

قراءة في كتاب

8 التنمية المستديمة وعلاقتها بالوقف

استشراف

14 بالتعلّم المستمر: أربع طرق لتعزيز الحياة المهنية في القطاع غير الربحي

قيادة العمل الخيري

17 مبادئ وممارسات التقييم

المركز العالمي لدراسات العمل الخيري
Global Center for Philanthropy Studies

الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية
International Islamic Charity Organization

وقف مستدام لمكافحة الجوع حول العالم

في التاسع عشر من مارس 2023 أعلن نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم عن إطلاق "وقف المليار وجبة" لمكافحة الجوع وتفعيل برامج مستدامة للقضاء عليه حول العالم في إطار مؤسسي مستدام عبر توفير مئات الملايين من الوجبات لعشرات السنين القادمة، وفتح باب جديد من البذل أمام الأفراد والشركات ورجال الأعمال، بما يرسخ ثقافة الوقف ويعيد إحياؤه باعتباره رافدًا تنمويًا يجري ادّخاره لمستقبل الأجيال القادمة.

وينضوي الوقف تحت مظلة "مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم العالمية"، وهي مؤسسة غير ربحية تأسست عام 2015، لتكون مظلة حاضنة لمختلف المبادرات والمؤسسات التي رعاها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، على مدى أكثر من عشرين عاماً، وتنضوي تحت المؤسسة أكثر من 30 مبادرة ومؤسسة تغطي مجالات عملها مختلف القطاعات الإنسانية والمجتمعية والتنموية، مع التركيز على الدول الأقل حظًا والفئات المحتاجة والمحرومة في المجتمعات الهشة، وتعد المؤسسة الأكبر من نوعها محليًا وإقليميًا، من حيث عدد المبادرات ذات الطابع المؤسسي المنضوية تحتها أو النطاق الجغرافي الذي يتوزع فيها نطاق عملها، وتُركّز على دعم قطاعات حيوية في المجتمعات والبلدان المعنيّة، وإيجاد حلول عملية ومبتكرة للتصدي للتحديات الثقافية والمعرفية والاقتصادية والمجتمعية والصحية والبيئية والإنسانية في المنطقة والعالم.

وتأتي حملة الوقف استكمالًا للنجاحات التي حققتها حملات إطعام الطعام السابقة التي أطلقتها "مؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية" والتي بدأت في شهر رمضان الكريم عام 2020 لجمع 10 ملايين وجبة، وسجلت مساهمات فاقت الرقم المستهدف حيث جمعت ما قيمته 15,3 مليون وجبة لتوفير الدعم الغذائي للمتضررين داخل دولة الإمارات العربية المتحدة من تداعيات وباء كورونا covid-19، وفي رمضان عام 2021، أُطلِقت الحملة الثانية بـ100 مليون وجبة، كأكبر حملة إقليمية لتقديم الدعم الغذائي للمحتاجين في 20 دولة في المنطقة العربية وقارّتي إفريقيا وآسيا ونجحت في مضاعفة عدد الوجبات التي وزعتها لتصل إلى ما يعادل 220 مليون وجبة، أما الحملة الثالثة كانت بـ"مليار وجبة" وأُطلِقت في رمضان 2022، كأضخم حملة من نوعها إقليميًا بهدف توفير مليار وجبة في 50 دولة، بما يعزز مساهمة دولة الإمارات النوعية في الجهد العالمي للقضاء على الجوع.

الشكل 1: حملات مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم العالمية لإطعام الطعام في شهر رمضان

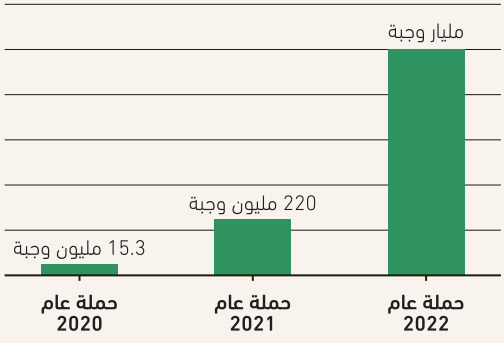

ومع نهاية شهر رمضان الكريم عام 2023، جمعت الحملة التي أطلقها الوقف مليار و75 مليون درهم إماراتي وسط إقبال مجتمعي وتسابق على فعل العطاء، حيث ساهم أكثر من 180 ألف متبرع من كبار المساهمين والأفراد والشركات ومؤسسات القطاعين الحكومي والخاص في دعم صندوق الوقف.

وخلال الفترة القادمة، لجنة لرعاية وتنمية رأس المال الموقوف، وتحقيق أعلى عائد استثماري على أصول الصندوق، من خلال التركيز على القطاعات المجدية التي تتلاءم مع طبيعة التطور الاقتصادي عبر منظور إسلامي معاصر يتوافق مع الشريعة الإسلامية، وستتولى اللجنة وضع آليات ولوائح محددة وفق أفضل الممارسات العالمية لفتح باب جديد من البذل والعطاء، وتحقيق زيادات كبيرة في حجم التبرعات والإسهامات بهدف تعزيز الأثر الإنساني للصندوق الوقفي ليشمل أكبر عدد من الشرائح الأكثر احتياجًا، كما ستقوم اللجنة بصرف عوائد الصندوق الوقفي سنويًا على منشآت ميدانية مستدامة لإطعام الطعام، ومتابعة التدقيق مع الجهات الرسمية المعنية بهدف ضمان تقديم الخير بشكل مستدام.

وستُستخدم عائدات الوقف في برامج التغذية في المجتمعات الأكثر تضررًا حول العالم، عبر الاستناد إلى قواعد بيانات الفئات المحتاجة في الدول التي تغطيها حملة الوقف، واعتمادًا على المعلومات التي توفرها مختلف المؤسسات والهيئات ذات الصلة في كل دولة بما يضمن تحقيق مستهدفات الحملة على النحو الأمثل.

عـرض لكتاب

التنمية المستديمة وعلاقتها بالوقف

الوقف الصحي أنموذجًا

https://services.iacad.gov.ae/SmartPortal/ElectronicsPubs/Publications/Details/806

مقدمة

يُعدُّ الوقف أحد الوسائل الأساسية والهامة لتمويل المشاريع والأعمال الخيرية المستدامة في العالم الإسلامي، وتعتبر فكرة إنشائه أشبه بتأسيس مؤسسة اقتصادية تمثل وجودًا مستمرًا عبر النظر إلى الأمام في استثمار طويل الأجل والبناء للحصول على ثروة إنتاجية تنفع الجيل الحالي وما يعقبه من أجيال قادمة، والوقف الذي يستهدف مساعدة المحتاجين وانتشال الفقراء من المرض والجهل والعوز، من خلال تأمين الغذاء والدواء والمأوى والتعليم، ويهتم بتأمين حياة كريمة للإنسان في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية والبيئية؛ يشترك مع مفهوم التنمية المستدامة في سد احتياجات أكثر الفئات المجتمعية فقرًا، ومع أهدافها التي لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب؛ بل تتخطاها إلى الجوانب الاقتصادية والصحية والاجتماعية والبيئية وغيرها.

ويهدف هذا الكتاب الصادر عن "دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي" لبيان القواسم المشتركة بين مفهوم الوقف والتنمية المستدامة والأهداف الجامعة لهما في توفير بيئة كريمة للعيش، ويمثّل الوقف الصحي أبرز صور التنمية المستدامة باعتباره يرتبط بالعناية بصحة الإنسان ونفسه، وهي إحدى الضرورات الخمس التي يجب المحافظة عليها كما تنص أحكام الشريعة الإسلامية.

أولًا: مفهوم التنمية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية المستدامة في سبعينيات القرن العشرين، وارتبط بمفاهيم التنمية الاقتصادية وتنمية العنصر البشري والمجتمع المحلي، ويتصف بمجموعة من الخصائص والسمات منها: أن الإنسان هو الهدف والغاية والوسيلة في آنٍ واحد، مع التأكيد على التوازن بين البيئة بأبعادها المختلفة والمتنوعة والحرص على تحقيق كلًا من تنمية الموارد الطبيعية والبشرية دون أي إسراف أو تبذير، ووفق استراتيجية حالية ومستقبلية لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل، وعلى أساس من المشاركة الدولية مع الإبقاء على الخصوصية الثقافية والحضارية لكل مجتمع[1]، وتتمثل أهداف التنمية المستدامة في تحسين ظروف المعيشة لجميع سكان العالم، والعمل على توفير أسباب الرفاهية والصحة والاستقرار لكل فرد.

1. التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتها، مدحت أبو النصر، ياسين مدحت محمد، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017.

ثانيًا: العلاقة بين الوقف والتنمية المستدامة

تتجلّى العلاقة بين الوقف والتنمية المستدامة في تأمين موارد مالية أو عينية ثابتة دائمة لجيل الوقف المعاصر ولأجيال المستقبل، بحيث يمكن من خلال هذه الموارد تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما يشترك الوقف في بعض أهدافه ومقاصده مع أهداف التنمية المستدامة، كتحسين وتطوير الحياة الإنسانية، والعمل على استغلال الموارد المتاحة بأساليب وطرق فعّالة وتوفير حياة كريمة من خلال رفع مستوى نوعية وجودة الخدمات المقدمة للناس.

وبناءً على ما تقدّم يمكن لقطاع الوقف المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في أغلب المجتمعات الإسلامية الواقعة تحت وطأة الفقر، وتعاني من البطالة والاضطرابات، والآثار الحادة للأزمات والكوارث العالمية، كالتغير المناخي والجفاف، والتضخم، والصراعات الدولية، على النحو الآتي:

1. تعزيز مبدأ المشاركة الوقفية لعموم الجمهور في دعم الوقف والتبرع من خلاله وعدم الاقتصار على الأغنياء وحدهم، ويتحقق هذا الأمر من خلال تفعيل فكرة الصناديق والصكوك والأسهم الوقفية؛ وفق آلية الاكتتاب التي فصلتها الكثير من البحوث والدراسات المعاصرة[2].

2. تمويل إقامة وإنشاء المدارس والجامعات ومراكز البحوث المتخصصة في مختلف المجالات العلمية، حيث تساهم هذه العملية في استثمار رأس المال البشري وتطويره.

3. تأسيس شبكات مياه وقنوات صرف الصحي مع ما تحتاجه من معامل التصفية والتحلية من خلال الاستثمار في الأموال الموقوفة، وهي على غرار وقف حفر الآبار.

4. يعمل قطاع الوقف على تحقيق الضمان الاجتماعي كونه يمثل مؤسسة تكافلية تقوم على احتواء ودعم الأرامل واليتامى وأبناء السبيل، والعمل على تأهيلهم وكفايتهم قدر الإمكان.

5. يهدف الوقف إلى تطوير الإنسان ووقايته من الأمراض وتهيئة مختلف سبل العيش الرغيد، وهذا يمثل جوهر التنمية، ولهذا اهتم الوقف من وقتٍ مبكر من نشأته بالتعليم والصحة والبيئة.

2. منها على سبيل المثال: الصكوك الوقفية من خلال تمويل برامج التأهيل وأصحاب المهن والحرف، د. محمد إبراهيم نقاسي، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، ماليزيا، وكذلك: الصكوك الوقفية ودورها في التنمية، للدكتور كمال توفيق الحطاب، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للأوقاف بالمملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، بحوث المحور الأول، وكذلك: صناديق الوقف الاستثماري دراسة فقهية اقتصادية، د. أسامة عبد المجيد العاني، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، 2010.

ثالثًا: دور الوقف في تحقيق التنمية المستدامة في المجال الاقتصادي

تبرز الأهمية الاقتصادية التي يحققها القطاع الوقفي في المجتمع من خلال دعمه لمجال التعليم والبحث العلمي، وما يثمر عن ذلك من ترقية ونهوض بواقع المجتمع من جهة، والإسهام في مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية والصناعية والزراعية، وما ينتج عن هذه القطاعات من زيادة الإنتاج ورفع مستوى التشغيل الأمر الذي يؤدي إلى تخفيف العبء عن الدولة من جهةٍ أخرى، وهو يتضح مما يلي:

1. تحقيق التشغيل عبر الوقف النقدي واستثماره في شكل مضاربة شرعية وإنفاق عوائد الوقف في تمويل أنشطة ومجالات اقتصادية واجتماعية تعمل على تأمين فرص عمل، مثل تقديم الدعم لمن لديهم مشاريع ومبادرات وتنقصهم السيولة المالية.
2. تمويل أصحاب الحرف للحصول على معدات وآليات (رأس مال تشغيلي) لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولإسهام الوقف في حلّ جزئي لمشكلة البطالة.
3. قيام الوقف بشراء معدات ثقيلة وتأجيرها للقادرين على العمل
4. تفعيل دور الوقف الحيوي من خلال الإسهام في المجال العقاري الذي يشمل الأراضي الزراعية، ومختلف العقارات من مراكز تجارية، وفنادق، وأسواق، وغيرها.

رابعًا: دور الوقف في تحقيق التنمية المستدامة في المجال الاجتماعي

لا يقل الأثر الاجتماعي عن الأثر الاقتصادي لقطاع الوقف، الذي يُسهم إسهاماً فاعلاً في رصّ صفوف المجتمع من خلال تأكيده على مجموعة قيم مجتمعية تشد من تماسكه، وتقوي أواصره، وتحفظ كيانه، محققة بذلك تنمية مستدامة فاعلة عبر الآليات أدناه:

1. تحويل الفئات محدودة الدخل والفقيرة والمعدومة بعد انتفاعهم من مشروعاتهم الصغيرة من خانة الاستهلاك إلى خانة الإنتاج.
2. توثيق أسس التكافل الاجتماعي بين أبناء المجتمع الفقراء والأغنياء.
3. التوزيع العادل للثروة الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق نوع من التوازن بين فئات المجتمع وتنامي الشعور بالعدالة المجتمعية.
4. معالجة الفقر ودعم التنمية البشرية من خلال المصاريف النقدية والمساعدات الدورية، والعمل على الارتقاء بالطاقات البشرية من خلال تحصينها بالعلم والصحة، وشمولهم بالرعاية الاجتماعية.

خامسًا: استدامة قطاع الوقف من خلال تفعيله في المجال الصحي

يمكن أن توظّف الخدمات الطبية بمختلف أنواعها في خدمة الفقراء والمحتاجين وأصحاب الدخل المحدود بسبب كون المستشفيات والمراكز الطبية الخاصة باهظة التكلفة وهو ما يمنع الفقراء والمحتاجين من خدماتها، ومن هنا يبرز دور المؤسسات الخيرية والمدنية لتحمّل مثل هذا العبء والمساهمة في رعاية الأنفس وعلاجها، وهذا ما يوافق خصائص التنمية المستدامة التي تجمع في أهدافها بين دعم الجانب الاقتصادي، والجانب الصحي، والجانب البيئي، والجانب الاجتماعي، وغيرها من جوانب الحياة المختلفة.

وتتبيّن أهمية توجّه أموال الوقف نحو المؤسسات الصحية ودعمها؛ لما يترتب على ذلك من آثار إيجابية تتمثل في مقصد إحياء الأنفس من خلال معالجة المرضى وتقديم الرعاية الطبية لهم وتخفيف آلامهم، ويترتب على هذا ثوابٌ عظيم حيث جعل الله تعالى إنقاذ نفس واحدة تعادل إحياء البشرية جمعاء، كما في قوله تعالى: ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾.

ويمكن تنفيذ مشروع الوقف الصحي من خلال الأساليب والصيغ المتنوعة، خصوصًا مع وجود ما يدعم هذا التوجه ويشجّعه من قرارات وفتاوى لها وزنها العلمي والعملي في الواقع، من ذلك ما ورد في الفقرة رقم (8) من المعيار الشرعي (60) الخاص باستثمار الوقف، والتي نصت على جواز استثمار ريع الوقف مع مراعاة بعض الضوابط[3]، ومن الوسائل العملية المقترحة لتأسيس مشفى أو مركز طبي وقفي "الصناديق الوقفية"، وهي عبارة عن محفظة لتجميع الأموال المخصصة للوقف، وتُجمع عن طريق تبرعات غايتها محددة، ثم إنفاقها على مشروع تأسيس مشفى وقفي مثلًا.

سادسًا: أهم التوصيات

في ضوء ما تقدّم يقدم الباحث لأهم التوصيات على الشكل الآتي:

1. تعزيز ثقافة الصناديق الوقفية لبيان إمكانية مشاركة الجمهور بدعم هذه الصناديق بتبرعات مالية مهما كانت قليلة.
2. ضرورة تأسيس المشاريع الوقفية في القطاع الصحي والتعليمي وغيرهما من القطاعات والمجالات الحيوية التي تخدم الإنسان.
3. قيام إدارات مؤسسات الوقف بإرشاد الواقفين وتوجيههم نحو الوقف الصحي، وتوضيح ما يتعلق بثواب الوقف الصحي الذي لا يقل عن ثواب وأجر بقية صور الوقف الأخرى.
4. تزويد الواقفين بخطط عملية تشرف عليها وتديرها مؤسسات خيرية ووقفية تعمل على ترسيخ مبدأ المحافظة على أصل أعيان الأوقاف، وتمنع الهدر والإسراف فيه.

3. للمزيد ومراجعة الضوابط وما يتعلق به يمكن الاطلاع على: دليل المعيار الشرعي للوقف رقم 60، إعداد مركز استثمار المستقبل للأوقاف والوصايا.
https://shorturl.at/lRWZ5

خاتمة

يُعدُّ الوقف من الأساليب الفعّالة لتمويل المشاريع الخيرية والاستثمار فيها بطريقة مستدامة ودائمة، وقد اهتم الوقف بالبعد الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي للإنسان لأن الغاية منه خدمته ورعايته، ومن هنا كانت العلاقة بينه وبين التنمية المستدامة علاقة مترابطة متلازمة، حيث يشتركان في المقاصد والغايات وحتى الوسائل في بعض الأحيان، ويهدف الوقف إلى إحداث تنمية بتركيزه على بناء ثروة إنتاجية تموّل نفسها بنفسها من خلال تحويل الأموال من مجال الاستهلاك إلى الاستثمار، وهو بهذا يكون شكلًا من أشكال رأس المال الاستثماري المتنامي، لا الاستهلاكي المتناقص مع مرور الزمن، وقد تنوعت أساليب وصيغ ووسائل تنمية واستثمار الوقف واستدامته، وفقاً لطبيعة كل مرحلةٍ زمنية مرّ به، ويبيّن الباحث كيفية توظيف الوقف واستثمار في تأسيس المشاريع الصحية، مثل المشافي ومراكز الرعاية الطبية والعيادات الخارجية، لا سيما في المناطق نائية والبلدان الفقيرة وأماكن الصراع، وتوجيهها نحو خدمة الفقراء والمحتاجين وهو ما يتعبر حاجةً ضرورية اليوم مع انتشار الأمراض والأوبئة وتفاقم الصراعات وضعف خدمة المرافق الصحية أو عجزها في بعض الأحيان عن القيام بمهمتها بالشكل المطلوب.

بالتعلّم المستمر: أربع طرق لتعزيز الحياة المهنية في القطاع غير الربحي

Ways to Further Your Nonprofit Career with 4 Continued Learning

لتحقيق التطور الوظيفي وتحسين المهارات والخبرات لا بدّ من اتخاذ التعلّم المستمر كمنهج ثابت في الحياة المهنية، هناك قول شهير لأبيجيل آدامز Abigail Adams، زوجة رئيس الولايات المتحدة الثاني جون آدامز John Adams وهو أن "التعلّم لا يأتي بالصدفة، إنما يجب السعي إليه بحماس والاجتهاد في طلبه"، فأهمية التعلم المستمر لا تتمحور فقط حول ما يساهم به في تطوير المعرفة والمهارات المطلوبة في مجال العمل، إنما هو مهم أيضًا لبناء ثقافة تنظيمية فعّالة.

عندما يبذل العاملون في المؤسسات الخيرية والاجتماعية جهدًا في سبيل تحسين ثقافتهم المهنية فيما يخص مجال عملهم وما يتصل به وما يتعلق بالقطاع غير الربحي ويشجعون من حولهم على هذا الأمر، فهم بهذا يساهمون في زيادة الالتزام التنظيمي تجاه المؤسسة، ومواكبة التغييرات، والحصول على فرص للترقية، وتحسين كفاءة البرامج والقدرة على جمع التبرعات.

وفيما يلي أربع طرق لتطوير المسيرة المهنية في القطاع غير الربحي من خلال التعلّم المستمر

أربع طرق للتعلّم المستمر في القطاع غير الربحي

1. حضور الدورات التدريبية

تعتبر الدورات وسيلة هامة لامتلاك الأدوات والمهارات اللازمة لتنفيذ استراتيجية المؤسسة غير الربحية في تحسين أداء العاملين، كما تساعد على فهم جوانب متميزة وهامة من إدارة المؤسسات غير الربحية، وهي ميسورة التكلفة وسهلة الوصول لتقديم الفرص التعليمية، تُقدّم خلاصة تجربة وخبرة مع حصيلة معرفية حول موضوع أو موضوعات محددة، كما توفر أنشطة قابلة للتنفيذ ومهارات يحتاجها العاملون لتنمية الخبرة ومواصلة رحلة التعلّم، وتطوير قدراتهم بصفتهم مساهمين في القطاع الخيري والاجتماعي.

2. الحصول على شهادة علمية معتمدة

لتجربة تعليمية أكثر عمقًا وشمولًا يلجأ الأفراد للدراسة المنتظمة والحصول على شهادة اختصاص ذات صلة بالقطاع غير الربحي، وعلى عكس البرامج والدورات التدريبية التي تركز على موضوع محدد، تغطي الدراسة الجامعية مجموعة واسعة من المواد والموضوعات المعرفية بالتفصيل، حيث يكتسب الفرد من خلالها فهمٌ كامل لإدارة المؤسسات غير الربحية، وأساليب جمع التبرعات، وحشد التمويل، وتقديم العروض، وإعداد البرامج، وجوانب أخرى متعلقة بعمل القطاع، وهي مفيدة للأفراد الراغبين بتأسيس جمعيات خيرية والمؤهلين لقيادة المؤسسات وأعضاء مجلس الإدارة والجيل الجديد الراغب بدخول القطاع وتنميه معارفه وخبراته.

3. قراءة المزيد من الكتب

القراءة، بما في ذلك قراءة (الكتب والمجلات العلمية والنشرات المعرفية) وسيلة هامة وحيوية لزيادة المعرفة واكتساب الخبرة، وتنمية الإبداع والابتكار، والبقاء على اطلاع دائم بأحدث الممارسات والتغيرات في مجال العمل، وينبغي على العاملين الراغبين بتحسين خبرتهم وتطويرها وضع قائمة قراءة على مدار العام وتحديد الأهداف التي يريدون تحقيقها بالقراءة، وهناك مئات الكتب والمقالات العلمية المنشورة حول العمل الخيري والقطاع غير الربحي يمكن الرجوع إليها، ومن أهمها:

- مخطط جمع التبرعات الرقمية: كيف تجمع مؤسستك غير الربحية المزيد من التبرعات عبر الإنترنت، The Digital Fundraising Blueprint: How to Raise More Money Online for Your Nonprofit .
- دليل Jossey-Bass لقيادة وإدارة المؤسسات غير الربحية، The Jossey-Bass Handbook of Nonprofit Leadership and Management.
- قوى الخير: الممارسات الست للمؤسسات غير الربحية عالية التأثير، Forces for Good: The Six Practices of High Impact Nonprofits .

4. الاشتراك بالمجلات ذات الصلة بالقطاع غير الربحي

تعتبر المجلات وسيلة هامة للبقاء على اطلاع دائم بآخر الأخبار والأبحاث والتطورات وأفضل الممارسات والتجارب في القطاع غير الربحي، كما أن بعض الأشخاص قد لا يحبون القراءة اليومية ولا تجذبهم الكتب، فتكون المجلات (الأسبوعية، الشهرية، الفصلية) خيارًا مناسبًا لهم لتحقيق غايتهم في التعلّم والتطوّر.

وأوّل ما يتبادر إلى الذهن عند التفكير في المجلات، موارد البحث الأكاديمي والمصادر العلمية، وهي بالتأكيد مراجع هامة وأساسية تقدّم الكثير من المعلومات القيّمة، لكن هناك أيضًا " المصادر والمجلات التثقيفية" والتي لا تقل أهميةً عن المجلات الأكاديمية، ومنها على سبيل المثال:

- الموارد المنشورة على المواقع الالكترونية لبعض المؤسسات غير الربحية، مثل موقع "المركز العالمي لدراسات العمل الخيري[1]" التابع "للهيئة الخيرية الإسلامية العالمية" الذي يُصدِر بشكلٍ دوري نشرات وتقارير ودراسات ذات صلة بالقطاع الخيري والعمل الإنساني، وموقع "المجلس الوطني للجمعيات غير الربحية National Council of Nonprofits[2]" الذي يوفر نظرة ثاقبة على التنوع الذي يشهده القطاع غير الربحي.

- الاشتراك في المدونات المهتمة بالقطاع غير الربحي: غالبًا ما تكون منشورات المدونة قائمة على البحث وغنية بالمعلومات، كمدونة مؤسسة كانديد Candid[3]، لكن قبل الاشتراك من الضروري التحقق من سمعة الموقع وكاتب المدونة نفسه، ومن امتلاكه خبرة ومعرفة بالقطاع غير الربحي.

- الاطلاع على التقارير الإخبارية والإعلامية: يقدم العديد من العاملين في القطاع غير الربحي "موجزات إخبارية وإعلامية" عبر قنواتهم في وسائل التواصل الاجتماعي أو من خلال قنوات خاصة بمؤسساتهم، ويستعرضون في هذا الصدد آخر الأخبار والتجارب والمقالات ذات الصلة بالعمل الخيري والإنساني.

خاتمة:

خلال المرحلة الدراسية فإن العلم يقدم من قِبل المعلمين، لكن اليوم يحتاج العاملون في القطاع غير الربحي إلى السعي وبذل الجهد للبحث عن أفضل الفرص والممارسات واكتساب الخبرات، لصقل مهاراتهم وتطويرها، وهذه الاستراتيجية هي نقطة الانطلاق نحو الطريق الصحيح حتى يصبحوا الأفضل في مجال عملهم.

1. يمكن الوصول إلى الموقع عبر الرابط الآتي:
https://www.iico.org/ar/publications

2. يمكن الوصول إلى الموقع عبر الرابط الآتي:
https://www.councilofnonprofits.org

3. يمكن الوصول إلى الموقع عبر الرابط الآتي:
https://candid.org/about/mission-vision-values

مبادئ وممارسات التقييم

Evaluation Principles and Practices

أحد أهم أعمال المؤسسات غير الربحية؛ تقييم وقياس أثر البرامج وتحليل نتائجها، للتحقق من مدى تأثيرها وفعاليتها في الوصول الأهداف المرجوّة منها، ولتحسين الخدمات المقدمة ونقلها إلى مستوى أفضل وتعظيم أثرها في المستقبل، كما القيمة التي تضيفها أعمالها للمجتمع وذلك عبر أسلوبٍ منهجي، كما تساهم ثقافة التقييم في المؤسسة عمومًا إلى التحسين المستمر وتعزيز الأداء والكفاءة، وعليه يجب أن تكون نتائج عملية التقييم المحدد الرئيسي لاتخاذ القرارات والتخطيط الاستراتيجي، مما يمُكّن المؤسسة من توجيه واستثمار الموارد بأفضل شكلٍ ممكن.

ويعرض الجدول(1) المبادئ والعناصر والممارسات الأساسية لعملية التقييم:

عملية التقييم		
	المبادئ	ممارسة التقييم
		التقييم كتعلّم
		الثقافة التنظيمية للتقييم
		الأخلاقيات
		هدف التقييم
		أسئلة التقييم الرئيسية
	العناصر	طرق التقييم
		نظرية التغيير
		نتائج التقييم
		معلومات البيانات
	الممارسات	التقييم الشامل
		تحديد الاحتياجات
		إيصال النتائج
		استنتاجات التقييم
	القدرات	كفاءة التقييم
		مقيم خارجي

الجدول (1): مبادئ وممارسات وعناصر عملية التقييم

المبادئ

1. **ممارسة التقييم:** تتضمن عملية التقييم إجراء فحص نقدي من خلال جمع وتحليل المعلومات حول مشاريع وأنشطة ونتائج وخصائص المؤسسة، بهدف استخلاص استنتاجات حول الأثر الذي تحققه على أرض الواقع، لتكون الاستنتاجات لاحقًا بمثابة دليل تسترشد به المؤسسة في المشاريع المستقبلية وعملية صنع القرار، إضافةً إلى مساهمتها في تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في تحسين الفعالية.
2. **التقييم كتعلّم:** إن التقييم هو من يقود كلًا من التعلّم التنظيمي والتحسين المستمر، وفي حين أن قياس الأثر هو أحد أغراض التقييم، فإن للتقييم أغراضٌ أخرى منها: أنه يساعد على تكوين تصوّر أكبر عن قدرة واستراتيجية ودور المؤسسة غير الربحية في المجتمع، كما يمكن أن يوفر نظرة ثاقبة لكيفية إنجاز العمل ومن يشارك فيه، والسياق الذي يجري فيه، وجميع تلك النقاط يمكن أن تسفر عن معلومات قابلة للقياس والتنفيذ، وتؤدي في نهاية المطاف إلى نمو المؤسسة.
3. **الثقافة التنظيمية للتقييم:** يجب أن تتبنى المؤسسات غير الربحية التقييم باعتباره عملًا مستمرًا ومدمجًا في عمل المؤسسة، بما في ذلك مجموعة واسعة من الموظفين ومجلس الإدارة وأصحاب العلاقة.
4. **الأخلاقيات:** تعد المعايير الأخلاقية العالية والالتزام بقواعد السلوك والثقافة المهنية عناصر حاسمة في تصميم التقييم وتنفيذه، حيث تضمن هذه العناصر حماية حقوق المشاركين وسرية معلوماتهم أثناء إجراء التقييمات وتنفيذها، كما تضمن أن تكون عملية التقييم متاحة على قدم المساواة أمام الجميع، وأن تقدّم بيانات ومعلومات صحيحة عن مختلف الفئات والأفراد المستهدفين.
5. **هدف التقييم:** يعمل التقييم على مستويات متعددة ولأغراض متنوعة، وأكثر أنواع التقييم شيوعًا هو تقييم البرامج، والذي غالبًا ما يطلبه الممولون والمانحون لقياس فعالية المشاريع في تحقيق أهدافها، ومع ذلك، لا ينبغي أن يقتصر التقييم الذي تجريه المؤسسات غير الربحية على تقييم البرامج فقط، بل يجب أن يكون متنوعًا يغطي عمل المؤسسة ككل للحصول على معلومات عن الأثر العام أو لدراسة عمليات وفعالية الإدارة والأقسام التشغيلية.
6. **أسئلة التقييم الرئيسية:** تستند عملية التقييم إلى صياغة أسئلة تحدد الغرض منها، حيث تشكل هذه الأسئلة الأساس اللازم لتحديد نطاق عملية التقييم والأثر المُتوقع وطرق قياس التغيير[1]، مثل ما هي أهداف البرنامج، وما هي الموارد المستخدمة، وما هو حجم المشروع، وهل تم التقيد بالجدول الزمني والميزانية المحددة إلى غير ذلك من الأسئلة التي تُحدد حسب طبيعة المشروع ومجال عمله.

1. هناك عدة طرق لقياس التغيير منها، المقارنة بين فترتين زمنيتين، وطريقة الضابطة الزمنية، والضابطة المكانية، والتقييم الذاتي، وقياس النتائج، وتحليل البيانات الكمية.

العناصر

1. **طـرق التقييـم:** يمكـن أن يكـون التقييـم تكوينيًا يهـدف إلـى تقييـم وتحسـين برنامـج أو مشـروع أثنـاء تنفيـذه، وتحديد نقـاط القـوة والضعف، أو يمكـن أن يكـون تقييمًـا للفعاليـة يركز علـى نتائج المشـروع ويحللهـا، وكلاهمـا يخدمـان أغراضًـا قيّمة ولكـن مختلفة، حيث يركـز التقييم التكويني علـى تصميـم البرامـج والعمليـات، أمـا تقييـم الفعالية يركز على قياس الأثر.
2. **نظريـة التغيير أو النموذج المنطقي:** تسترشـد عمليـة التقييـم بنظريـة التغيـر أو النمـوذج المنطقـي، تعـرف نظريـة التغيـر بأنهـا نمـوذج سـببي يشـرح كيـف ولمـاذا يتـم توقـع التغيـر المطلـوب، أمـا النمـوذج المنطقـي فهـو تصـوّر واقعـي للمدخـلات والمخرجـات والنتائـج التـي يهـدف لتحقيقها النشـاط أو المشـروع، وكلاهما يوفـر أساسًـا لتحديـد تأثيـر التدخـلات فـي عملية إحداث التغيير.
3. **نتائـج التقييـم:** تتصـف النظـم القويـة للتقييـم والنتائـج المتوقعـة منهـا بأنها واقعيـة ومحددة وقابلـة للقيـاس ومناسـبة لحجم ونطاق أنشـطة المؤسسـة ورسـم خطتهـا الاسـتراتيجية وبلـورة أولوياتهـا، كمـا تسـاعد علـى معرفـة إذا ما كانت الجهـود والأنشـطة التـي تقـوم بهـا المؤسسـة تسـاهم فعـلًا فـي عمليـة التغيـر وإنتـاج الأثـر المطلوب
4. **معلومـات البيانـات:** قد تشـمل عمليـة التقييم مجموعة متنوعة من الأنشـطة والأدوات الرامية إلـى تقديـم إجابـات حـول استفسـارات التقييـم الرئيسـية، وتشـمل تحليـل المعلومـات كلًا مـن البيانات النوعية والكمية.

الممارسات

1. **التقييـم الشـامل:** يجـب أن يشـمل التقييـم الشامل مكونات العملية والتأثير:
   - العمليـة: يشـمل تقييـم العمليـة معلومـات وصفيـة مثل عدد الأفـراد الذين تمت خدمتهم، والمعلومـات الديمغرافيـة، وغيـر ذلـك مـن المعلومـات التـي يمكن أن تسـاعد المؤسسـة علـى تحديـد مـا إذا كان عمـل المشـروع أو النشـاط يتماشـى مع الخطـط الموضوعة ويتم تنفيـذه بكفـاءة (أي هل البرنامج يخـدم بالفعل المستهدفين المقصودين؟)
   - التأثيـر: يحـدد تقييـم الأثر مـا إذا كان التدخل قد أحـدث التغيـر المقصـود، ويتطلب تقييـم الأثر عمومًـا اسـتخدام أداة تقييم موثوقـة ودقيقة في قياس موضوع التدخل.
2. **تحديـد الاتجاهـات:** ينبغـي أن يشـمل التقييـم الشـامل تحليـلًا متكامـلًا للبيانـات ومـن بداية إلى نهايـة المشـروع أو البرنامـج، لتحديـد الاتجاهـات وخصائـص التأثيـر مـن أجـل الاسترشـاد بهـا فـي الممارسات المستقبلية.
3. **إيصـال النتائـج:** يتوجّـب علـى المؤسسـات غيـر الربحيـة أن تنقـل النتائـج بانتظـام إلـى أصحـاب العلاقـة الداخليين (مثـل الموظفيـن وأعضـاء مجلـس الإدارة) والخارجييـن (مثـل المانحين)، وأن تسـتخدم هـذه النتائج في عمليـة التخطيط لإثراء الأثر العام للمؤسسة وتحسينه.

4. **استنتاجات التقييم:** يفترض أن تتضمن عملية التقييم استنتاجات وتوصيات لتطبيقها في الأنشطة المستقبلية، وينبغي أن يجيب على الأسئلة المطروحة في تصميم العملية ومن ضمنها: هل تحقق التأثير المقصود؟ لماذا تحقق أو لماذا لم يتحقق؟ ما هي الخصائص أو الظروف التي ساهمت في النتائج؟ كما ينبغي أن تتضمن العملية توصيات واستنتاجات، تستند إلى النتائج لتحسين العملية أو التدخلات المستخدمة لزيادة الأثر.

القدرات

1. **كفاءة التقييم:** من الضروري أن تستثمر المؤسسات غير الربحية قدرًا كبيرًا من التخطيط ووقت الموظفين والموارد النقدية في التخطيط وإجراء عملية التقييم، ويمكن إجراء التقييم داخليًا، بواسطة المؤسسة، أو من خلال الاستعانة بخبير من خارج المؤسسة، وفي كلتا الحالتين، فإن قدرة الموظفين على تنفيذ التقييم أو دعمه هي مفتاح النجاح والاستدامة، وتشمل عناصر كفاءة التقييم ما يلي:
   - تدريب أعضاء مجلس الإدارة والموظفين الرئيسيين فيما يتعلق بأهمية عملية التقييم وحاجة المؤسسة إليها.
   - تبني ثقافة التحسين المستمر من خلال تطبيق نتائج التقييم للاسترشاد بها في عمليات البرامج.
   - وضع إجراءات لعملية التقييم وجمع البيانات والتخزين والتحليل وتقديم التقارير.
   - وجود خبير في المؤسسة أو العمل مع طرف خارجي داخل المنظمة لتحليل البيانات وتقديم التقارير عنها.

2. **مقيم خارجي:** قد تلجأ المؤسسات غير الربحية من نفسها أو بناءً على طلب المانحين إلى التعاقد مع خبير خارجي لإجراء عملية التقييم لضمان الحصول على نتائج موضوعية ومستقلة، مما يعزز الشفافية والمصداقية في عمليات التقييم وينمي الثقة بين المؤسسة وبين الممولين والجهات المانحة، ويشترط في المقيّم الخارجي وجود الخبرة والمهارات اللازمة كمهارات التحليل الإحصائي وأساليب البحث المتبعة، كما يجب أن يتحلّى بالحياد والموضوعية أثناء التقييم.

خاتمة

تكمن أهمية التقييم ودوره المحوري في تطور المؤسسة وتحسين عملها من خلال قياس أثر الأعمال والمشاريع، وتحديد مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها، وفي تعزيز الشفافية والمساءلة أمام أصحاب العلاقة (المانحين والمتبرعين) وأمام الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، ولذا يجب أن تسير عملية التقييم جنبًا إلى جنب مع البرامج والأنشطة، وأن تكون عملية مستمرة تتبنّى أفضل وأدق الممارسات والأساليب وتطرح الأسئلة الصحيحة، لأن المؤسسات الخيرية تعمل في بيئات ديناميكية متغيّرة، ومن ثم فإن الأسئلة التي تسعى المؤسسات إلى الإجابة عليها من خلال التقييم ستتغير بمرور الوقت، وبالمقابل قد تتغير الأساليب والممارسات المستخدمة لمعالجتها والإجابة عنها.

المركز العالمي لدراسات العمل الخيري
Global Center for Philanthropy Studies

الرؤية

مرجع عالمي في دراسات العمل الخيري والإنساني

الرسالة

خدمة العمل الإنساني وتطويره من خلال البحوث والدراسات المتخصّصة

القيم

الأهداف

تطوير العمل الخيري والإنساني والارتقاء بالجودة في مختلف مجالاته	تعزيز مكانة العمل الخيري والإنساني والتعريف بمنجزاته لدى الرأي العام
دعم صُناع القرار عبر توفير المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب	صناعة التكامل بن القطاع الخيري والإنساني وخطط التنمية المجتمعية
نشر ثقافة العمل الخيري والإنساني والتطوعي بين شرائح المجتمع كافة	استشراف مستقبل العمل الخيري والإنساني بما يخدم المجتمعات

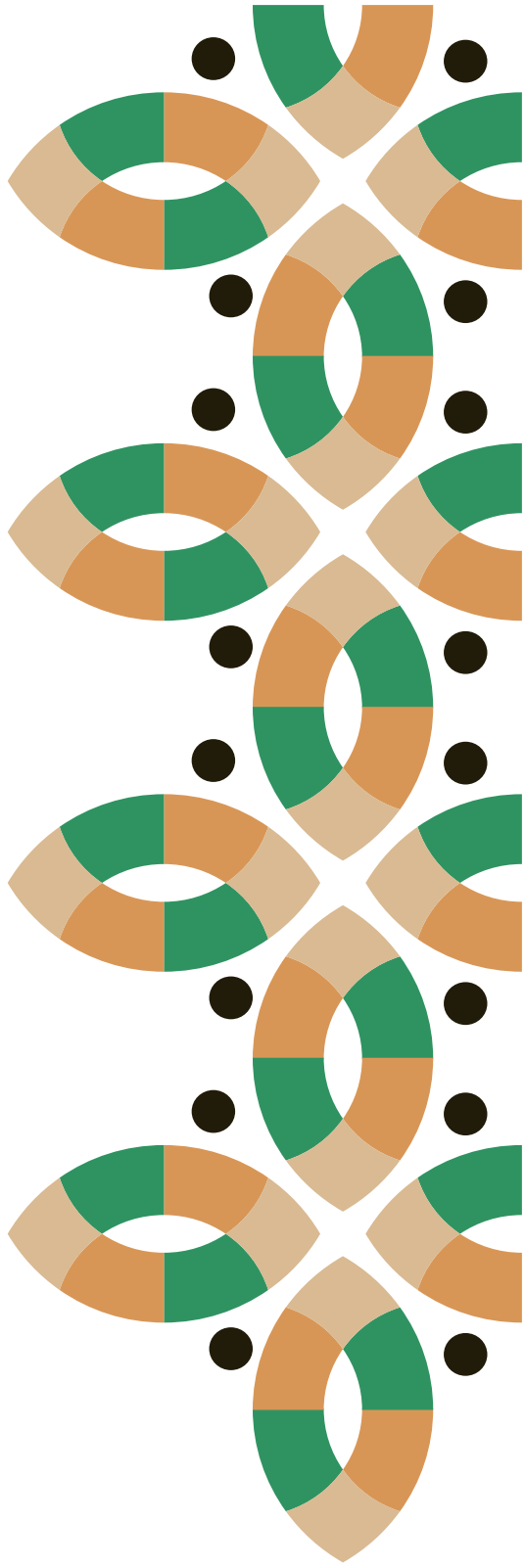

رئيس مجلس الإدارة

د. عبدالله معتوق المعتوق

المدير العام

بدر سعود الصميط

رئيس التحرير - مشرف المركز

عبد الرحمن عبد العزيز المطوع

أسرة التحرير

د. رضا السيد العشماوي

مدير المركز

د. سارة يحيى عبد المحسن

اختصاصي دراسات

عبد الله محمد أبو زيد

منسق إداري

محمد السعيد

منسق التحرير

عامر قاسم

الإخراج الفني

من إصدارات المركز

تقرير الاتجاهات العالمية للتبرع | الواقع النفسي للمرأة اللاجئة | كيف تدير أزمة بفاعلية | مؤشر الجوع العالمي 2018 | دليل إدارة الحملات التسويقية | الثقة في مواجهة التشكيك

مركز رصد النزوح الداخلي 2018 | حرائق غابات الأمازون | برنامج التحقق من خلفية الجهات والأفراد | أزمة الجفاف في القرن الإفريقي | التغير المناخي | زلزال شرق المتوسط

نشـــرة أثـــر

خلاصات معرفية

زوروا موقعنا للوصول إلى جميع إصدارات المركز

www.iico.org/ar/publications

تسعدنا مشاركتك..
وتصلنا مباشرة..

1 808 300
www.iico.org

GCPSIICO

المركز العالمي لدراسات العمل الخيري
Global Center for Philanthropy Studies

الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية
International Islamic Charity Organization

الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية
International Islamic Charity Organization

المركز العالمي لدراسات العمل الخيري
Global Center for Philanthropy Studies